

التوسع العمراني والتنمية المستدامة في المنطقة العربية



الأمم المتحدة

الاقتصاد
ESCWA

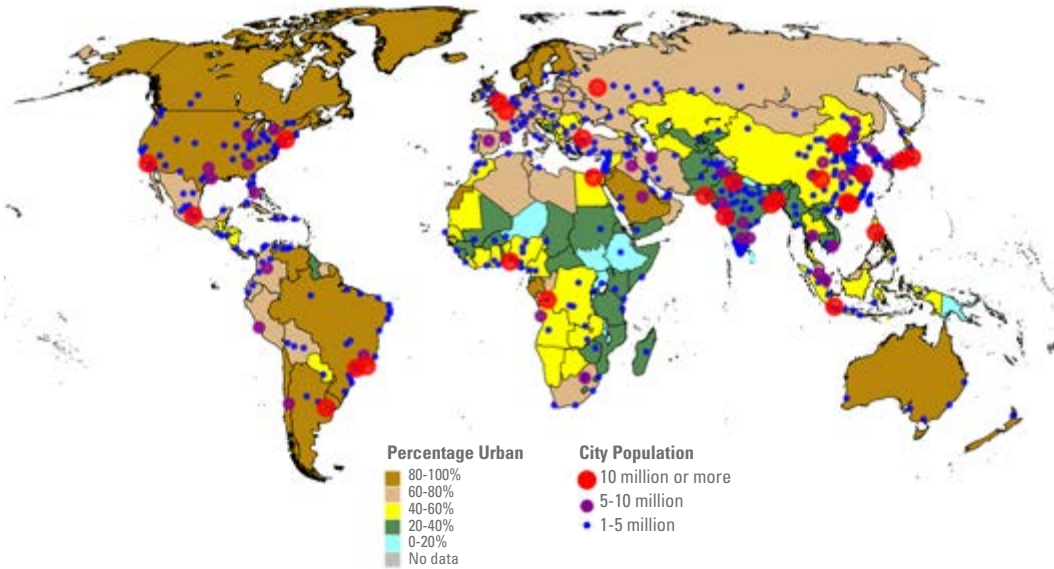
المجلد 5، العدد 4

ازداد عدد سكان المدن في العالم من 746 مليون نسمة في عام 1950 إلى 3.9 مليار نسمة في عام 2014¹. ويُحتمل أن تستمر عملية التوسع السريعة نحو المدن في المستقبل. ففي عام 2014، كان حوالي 54 في المائة من سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية، وهي نسبة يتوقع أن تصل إلى 66 في المائة بحلول عام 2050². وتضم آسيا 53 في المائة من سكان المدن في العالم، مع أنها منطقة تغطي عليها الطبيعة الريفية، تليها أوروبا بنسبة 14 في المائة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 13 في المائة³. ويوجد في العالم حالياً أكثر من 25 تجمعاً حضرياً يضم أكثر من 10 ملايين شخص، معظمهم في البلدان النامية (الشكل 1).

1. جدول الأعمال الحضري الجديد: نحو مجتمعات مستدامة ومزدهرة للجميع

وفرت المناطق الحضرية، على مر الزمن، شرياناً حيوياً لإنتاج السلع والخدمات وتبادلها. فالمراكز الحضرية ضمت دوماً سوقاً يلتقي فيها المستهلكون والمنتجون، يتبادلون المنتجات، ويحصلون على معلومات عن المنتجات المتوفرة وخصائصها. ونظراً إلى قرب المراكز الحضرية من جميع عوامل الإنتاج، واستفادتها من نظم النقل العام وتوفر الخدمات، تحل في موقع يخولها تسهيل تبادل السلع والخدمات، وتحقيق وفورات الحجم والتكتل، على نحو يسهم في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

الشكل 1. النسبة المئوية من المراكز والتجمعات الحضرية حسب الحجم، 2014



المصدر: "World Urbanization Prospects-The 2014 Revision". <http://esa.un.org/unpd/wup/DataQuery/>. The site was accessed on November 2015. UN DESA, Population Division
© 2015 United Nations. Reprinted with the permission of the United Nations.

جدول أعمال الموئل الصادر عن مؤتمر الموئل الثاني، الذي عُقد في اسطنبول في عام 1996، والذي شدد على توفير المأوى اللائق للجميع، على أن يوجه مفهوم المستوطنات البشرية المستدامة والتنمية في عالم يسير نحو التوسع العمراني. وفي عملية مشاركة شاملة، يحاول مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثالث) تجديد الالتزام السياسي بالتنمية الحضرية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز على مدى العقدين الماضيين، وتحديد التحديات الجديدة والناشئة (الإطار 1).

وسيكون الموئل الثالث مؤتمر القمة الأول بعد اعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015، وربما اتفاق جديد حول تغيير المناخ، قد تتوصل إليه الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، المنعقد في باريس في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 11 كانون الأول/ديسمبر عام 2015⁴.

وسيتيح الموئل الثالث فرصة فريدة من نوعها لمناقشة تحدّ هام يتعلق بكيفية تخطيط المدن والبلدات والقرى، وإدارتها، ودورها كمحرك للتنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يتجاوز جدول الأعمال الحضري الجديد ما توصل إليه جدول أعمال الموئل في عام 1996، في معالجة التحديات العمرانية الجديدة التي يواجهها العالم. وسيستفيد جدول الأعمال من التطورات في مجال التكنولوجيا والمعرفة المتراكمة، لإيجاد نموذج جديد للتنمية الحضرية، تتكامل فيه أبعاد التنمية المستدامة بهدف تحقيق الإنصاف والرفاه والرخاء، ويتناول وسائل تعبئة المجتمع الدولي لتحقيق هذه الأهداف. وبفعل السياسات المناسبة والالتزامات والإجراءات اللازمة المتفق عليها على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، تستطيع المدن والبلدان أن تكون عاملاً فاعلاً في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ومع هذا التوسع العمراني السريع، نشأت تحديات جديدة، منها تفاقم الفقر الحضري، والبطالة، وتوسع الأحياء العشوائية والمناطق الفقيرة على أطراف المدن، وتزايد المدن المقفلة، وضيق المساحات العامة، وإجهاد البنية الأساسية، واتساع الفوارق بين المدن والأرياف، وتأثير التجمعات الحضرية على المناخ.

وتستلزم التحديات المتصاعدة مع التوسع العمراني السريع عملاً جماعياً على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، حتى تبقى المدن موئلاً يرفد النمو الاقتصادي والازدهار للسكان بأنماط بيئية مستدامة. ولا بد من وضع قوانين وأنظمة سليمة لضمان المساواة في فرص العيش في المدن. وينبغي إعطاء الأولوية في التصميم المدني لتحقيق المساواة بين جميع المواطنين والمستوى الأمثل من الكفاءة في الوصول إلى وسائل الإنتاج، وتبادل السلع والخدمات. ويجب بذل الجهود من أجل ضمان تأمين الخدمات الأساسية لجميع سكان المدن، مع إيلاء الاعتبار اللازم لارتفاع كلفة الخدمة في المناطق الحضرية المركزة نسبة إلى ما هي عليه في المناطق الريفية المترامية.

وفي محاولة لجعل المدن مفتوحة للجميع، وتحسين دورها في دفع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) مع الشركاء على مختلف الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية على وضع رؤية عمرانية جديدة، لبناء مدن شاملة للجميع، تستوفي مقومات المنعة والاستدامة والأمان.

وسيُعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، في كويتو، إكوادور، في عام 2016. والهدف هو تشجيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اعتماد خطة عالمية جديدة للعمران وتجديد الالتزام العالمي بالتوسع العمراني المستدام. وتعتمد هذه الخطة الجديدة على

الإطار 1. الأهداف الرئيسية للموئل الثالث

يُعد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في كويتو، إكوادور، في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016. وقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد مؤتمر الموئل الثالث لتجديد الالتزام العالمي بالتوسع العمراني المستدام، والتركيز على تنفيذ جدول أعمال حضري جديد، يوضع على أساس جدول أعمال الموئل الثاني الصادر في اسطنبول في عام 1996. وفي عملية مشاركة شاملة، يحاول مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثالث) تجديد الالتزام السياسي بالتنمية الحضرية المستدامة، وتقييم الإنجازات المحققة حتى اليوم، ومعالجة الشواغل، وتحديد التحديات الجديدة والناشئة. ووفقاً لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، يهدف الموئل الثالث إلى:

- إعادة التفكير في جدول الأعمال الحضري: فبمعالجة التوسع العمراني على جميع مستويات المستوطنات البشرية، يمكن وضع سياسات تتناول التوسع العمراني من الحيز المكاني، ومد الجسور بين المناطق الحضرية، ودون الحضرية والريفية، ومساعدة الحكومات في مواجهة التحديات الإنمائية الوطنية والمحلية في إطار السياسات العامة؛
- دمج الإنصاف في خطة التنمية: يصبح الإنصاف قضية عدالة اجتماعية، تُعنى بالوصول إلى المجال العام، وتوسيع الفرص، وزيادة المشاعات والفضاءات العامة؛
- تعزيز التخطيط المدني وتخطيط امتدادات المدن؛
- اتخاذ قرار بشأن مدى الدعم الذي تستمده أهداف التنمية المستدامة من التوسع العمراني المستدام؛
- تسويق الترتيبات المؤسسية مع نتائج الموئل الثالث من أجل ضمان التنفيذ الفعّال لجدول الأعمال الحضري الجديد؛
- مراجعة وتجديد ولاية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتأكيد صلاحيته في تحقيق المقصد المنشود: فالمركز على استعداد لمضافة الجهود مع أصحاب المصلحة من الحكومات لبناء نموذج جديد للتنمية الحضرية للقرن الحادي والعشرين.

المصدر: موئل الأمم المتحدة، حول الموئل الثالث: جدول الأعمال الحضري الجديد. www.habitat3.org/the-new-urban-agenda.

2. أهمية جدول الأعمال الحضري الجديد للعالم العربي

و2050. ويوضح الجدول 1 متوسط المعدلات السنوية لتغيّر عدد سكان المدن في البلدان العربية، وموقعها من المتوسط العالمي. ويتبين من الجدول، مثلاً، أن الفترة 2010-2015 شهدت في 16 من أصل 22 بلداً عربياً تغيّراً فاق متوسطه المتوسط العالمي. وفي عام 2014، فاقت نسبة سكان المدن في 18 من 22 بلداً عربياً المتوسط العالمي (الجدول 2).

وكسائر المناطق، تشهد المنطقة العربية قوة تحوّل طبيعية نحو التوسع العمراني. وعلى عكس المناطق الأخرى، تتسارع عملية التوسع العمراني في عدة بلدان عربية، وتزداد تعقيداً بفعل الحروب والأزمات وما يترتب عليها من تحديات الهجرة والتهجير. وأشارت

وهدف بناء مدن مفتوحة للجميع، تستوفي مقومات المنعة والأمان والازدهار والاستدامة، هو هدف بالغ الأهمية للمدن العربية والمنطقة العربية بأسرها، التي تشهد توسعاً عمرانياً سريعاً. ففي عام 2010، بلغ عدد سكان البلدان العربية نحو 357 مليون نسمة، 56 في المائة منهم يعيشون في المدن. وبحلول عام 2050، ستضم هذه البلدان حوالي 646 مليون نسمة، يعيش 68 في المائة منهم في المدن⁵. وقد ازداد عدد سكان المدن في البلدان العربية أكثر من أربع مرات بين عامي 1970 و2010، وسيزداد أكثر من الضعف بين عامي 2010

الجدول 1. متوسط المعدل السنوي لتغيير عدد سكان المدن في البلدان العربية، 2000-2030 (بالنسب المئوية)

مكان الإقامة	2005-2000	2010-2005	2015-2010	2020-2015	2025-2020	2030-2025
العالم	2.27	2.20	2.05	1.84	1.63	1.44
الجزائر	2.63	2.87	2.77	2.26	1.77	1.33
مملكة البحرين	5.50	7.08	1.71	1.77	1.28	1.00
جزر القمر	2.42	2.60	2.67	2.71	2.81	2.98
جيبوتي	1.49	1.49	1.60	1.52	1.35	1.18
مصر	1.74	1.68	1.68	1.75	1.79	1.86
العراق	2.88	2.54	3.01	2.79	2.68	2.43
الأردن	2.23	4.49	3.79	1.26	1.79	1.56
الكويت	3.74	5.31	3.63	2.29	1.99	1.75
لبنان	4.31	1.84	3.18	-0.57	0.81	0.64
ليبيا	1.70	1.73	1.13	1.64	1.37	1.13
موريتانيا	4.52	4.04	3.54	3.20	2.88	2.62
المغرب	1.62	1.89	2.26	1.92	1.68	1.41
عمان	3.03	2.86	8.54	2.17	1.53	0.96
دولة فلسطين	2.40	2.69	2.81	2.75	2.61	2.41
قطر	6.72	15.38	6.02	1.63	0.95	0.74
المملكة العربية السعودية	4.35	2.25	2.10	1.81	1.34	1.02
الصومال	3.85	3.75	4.06	4.05	3.99	3.86
السودان	2.77	2.62	2.54	3.02	3.14	3.21
الجمهورية العربية السورية	2.78	4.09	1.37	3.59	2.27	2.09
تونس	1.54	1.38	1.38	1.28	1.12	0.94
الإمارات العربية المتحدة	6.81	14.64	2.87	2.32	1.82	1.61
اليمن	4.72	4.29	4.03	3.76	3.40	3.00

المصدر: بيانات من البلدان جمعت من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، لتواريخ غير محددة. <http://esa.un.org/unpd/wup/DataQuery>

الجدول 2. النسبة المئوية من سكان البلدان العربية المقيمين في المناطق الحضرية في منتصف العام: أعوام مختارة

مكان الإقامة	1950	1960	1970	1980	1990	2000	2010	2014	2020	2030
العالم	29.6	33.7	36.6	39.3	42.9	46.6	51.6	53.6	56.2	60.0
الجزائر	22.2	30.5	39.5	43.5	52.1	59.9	67.5	70.1	73.4	77.4
مملكة البحرين	64.4	82.3	83.8	86.1	88.1	88.4	88.5	88.7	89.1	90.0
جزر القمر	6.6	12.6	19.4	23.2	27.9	28.1	27.9	28.2	29.0	31.5
جيبوتي	39.8	50.3	61.8	72.1	76.0	76.5	77.0	77.3	77.8	79.2
مصر	31.9	37.9	41.5	43.9	43.5	42.8	43.0	43.1	43.8	46.7
العراق	35.1	42.9	56.2	65.5	69.7	68.5	69.0	69.4	70.2	72.4
الأردن	37.0	50.9	56.0	60.0	73.3	79.8	82.5	83.4	84.8	86.6
الكويت	61.5	74.9	85.7	94.8	98.0	98.1	98.3	98.3	98.4	98.6
لبنان	32.0	42.3	59.5	73.7	83.1	86.0	87.2	87.7	88.4	89.6
ليبيا	19.5	27.3	49.7	70.1	75.7	76.3	77.6	78.4	79.6	81.8
موريتانيا	3.1	6.9	14.6	27.4	41.3	49.2	56.7	59.3	62.6	66.9
المغرب	26.2	29.4	34.5	41.2	48.4	53.3	57.7	59.7	62.6	67.0
عمان	8.6	16.4	29.7	47.6	66.1	71.6	75.2	77.2	79.7	82.8
دولة فلسطين	37.3	44.0	54.3	62.4	67.7	72.0	74.1	75.0	76.4	78.8
قطر	80.5	85.3	88.4	89.4	92.8	96.3	98.7	99.2	99.5	99.7
المملكة العربية السعودية	21.3	31.2	48.7	65.9	76.6	79.8	82.1	82.9	84.1	85.9
الصومال	12.7	17.3	22.7	26.8	29.7	32.5	37.3	39.1	42.0	47.3
السودان	6.8	10.7	16.5	20.0	28.6	32.5	33.1	33.6	35.0	38.8
الجمهورية العربية السورية	32.7	36.8	43.3	46.7	48.9	51.9	55.7	57.3	59.7	63.8
تونس	32.3	37.5	43.5	50.6	57.9	63.4	65.9	66.6	67.9	70.6
الإمارات العربية المتحدة	54.5	73.5	79.8	80.7	79.1	80.2	84.1	85.3	86.8	88.5
اليمن	5.8	9.1	13.3	16.5	20.9	26.3	31.7	34.0	37.5	43.2

المصدر: بيانات من البلدان جمعت من دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، من تواريخ غير محددة. <http://esa.un.org/unpd/wup/DataQuery>

تزيد الأوضاع تعقيداً في الكثير من الحالات. وخلال الأعوام القليلة الماضية شهدت المنطقة تحديات كبيرة جراء التوسع العمراني، على صعيد الإنصاف والمساواة والتلاحم الاجتماعي والاستدامة، والسكن اللائق والملائم، والحكم، وتأمين ما يكفي من الخدمات، والأماكن العامة. وتركز الاهتمام على الحق في المدينة، والنزوح، وحق اللاجئين في العودة. ومن الضروري وضع نهج توافقي جديد للإسكان والتنمية الحضرية في المنطقة العربية لتلبية احتياجات وتطلعات السكان من حيث الشمول والمنعة والاستدامة والتماسك الاجتماعي والازدهار.

3. البعد الإقليمي تحضيراً للموئل الثالث: حيز العمل الإقليمي

إدراكاً لأهمية البعد الإقليمي في التحضير للموئل الثالث، جرى التأكيد على دور اللجان الإقليمية من الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراتها 239/68 و216/67، و226/69، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار 27/2012، ومجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في القرار 14/24. وفي هذه القرارات، يُطلب من اللجان الإقليمية الخمس المشاركة في كل مرحلة من مراحل العملية التحضيرية، من خلال إعداد التقارير الإقليمية، والمساهمة في التقرير العالمي، وعقد الاجتماعات الاستشارية الإقليمية، ووضع عملية التحضير ضمن بنود البحث في دوراتها العادية. وعملاً بهذه الولاية، نشطت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دعم العملية التحضيرية للموئل الثالث على المستويين الإقليمي والعالمي.

وتعمل الإسكوا ومكتب الموئل الإقليمي للدول العربية، بالتعاون مع جامعة الدول العربية،

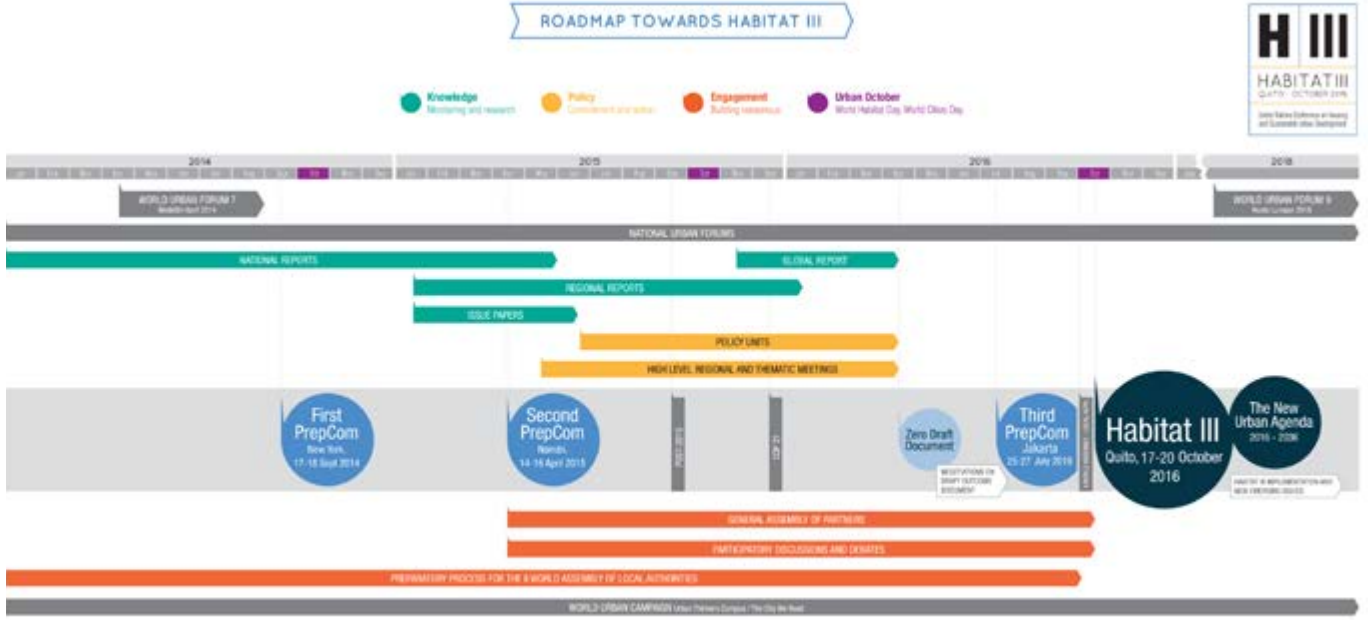
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن المنطقة تشهد حركة لجوء ونزوح بمعدلات غير مسبوقة في العالم، نتيجة للأحداث الأخيرة في الجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، وليبيا، واليمن⁶.

وقد دمّرت مدن كاملة في بعض البلدان جراء الأزمات والصراعات المسلحة. واستُبيحت حياة الناس وتمزّق النسيج الاجتماعي في أماكن كثيرة. وحاولت مدن وبلدان مجاورة لمناطق الصراع استيعاب الملايين المتدفقة من اللاجئين والنازحين بموارد غير كافية لتوفير ما يحتاجون إليه من مساكن وخدمات اجتماعية أخرى. وأفضت هذه التطورات إلى تفاقم أوضاع صعبة تعيشها بلدان عدة جراء توسع الضواحي والمناطق المحيطة بالمدن، واكتظاظ المناطق الفقيرة، وإجهاد الهياكل الأساسية، وفي الكثير من الأحيان التوترات الاجتماعية والمساحات المقفلة.

وشهدت العقود القليلة الماضية توسعاً غير مسبوق في المستوطنات غير النظامية، وخصوصاً على أطراف المدن. وكثيراً ما يهدّد التوسع العمراني نحو الأراضي الزراعية الموارد المائية والموارد الطبيعية الشحيحة، ويجهد الهياكل الأساسية الحضرية القائمة، والعاجزة في الكثير من الأحيان عن استيعاب الزيادة الحادة في الطلب على الخدمات. وقد شهدت حالة التوسع العمراني والمدن في المنطقة العربية تغييراً جذرياً منذ الموئل الثاني الذي عقد قبل عقدين من الزمن.

وفارق الدخل والخلل في التوزيع بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وداخل المدن، وازدياد المدن المقفلة، وعدم كفاية الهياكل الأساسية، ونقص الخدمات، كلّها عوامل

الشكل 2. خريطة الطريق إلى الموئل الثالث



المصدر: موئل الأمم المتحدة، خريطة الطريق إلى الموئل الثالث. <http://unhabitat.org/wp-content/uploads/2014/07/Habitat-III-Roadmap6.pdf> (accessed July 2015).

المستدامة لعام 2030. ويتضمن نص الوثيقة الختامية بصيغته النهائية، التي جرى التوصل إليها بعد عدة جولات من الاجتماعات الحكومية الدولية، تعهداً بالألا "يترك أحد"، ودعوة إلى بناء "عالم يسوده العدل، والإنصاف والتسامح والانفتاح، ومجتمع يشمل الجميع، ويلبي حاجات الفئات المعرضة للمخاطر"⁷.

وتنطلق خطة عام 2030 من الأهداف الإنمائية للألفية، وتكفل ما أنجز وما لم يُنجز منها. وفي الوقت نفسه، تذهب خطة عام 2030 أبعد من الأهداف الإنمائية للألفية في مراميها، إذ تتضمن سلسلة واسعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إضافة إلى الأولويات الإنمائية المعروفة، من أجل مجتمعات شاملة وأكثر سلاماً وأفضل حكماً. وتحقيقاً لذلك، تتضمن أهدافها وغاياتها عناصر مترابطة وعابرة للقطاعات. وتسترشد الخطة بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتستند إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى، مثل الحق في التنمية وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

على قيادة الأعمال التحضيرية الإقليمية للموئل الثالث. وتبذل الجهود للعمل مع شركاء آخرين على صعيد المنطقة، مثل منظمة المدن العربية ومنظمات المجتمع المدني. وقد اشتركت الإسكوا والمكتب الإقليمي للموئل في وضع خريطة للأنشطة بالتشاور مع أمانة الموئل الثالث. وتشمل إعداد تقارير وطنية وإقليمية، وعقد مجموعة من اجتماعات الخبراء الاستشارية، وتنظيم اجتماعات مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، وتنظيم حملات التوعية. وتهدف هذه العمليات الاستشارية الوطنية والإقليمية إلى بحث اتجاهات التوسع العمراني والتحديات المرافقة له في المنطقة، وتحديد أفضل الممارسات، وستكون نتائجها جزءاً من المسار العالمي (الشكل 2).

4. خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والمدن الشاملة للجميع

شهد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر 2015 إقرار خطة التنمية

إلى المساحات الخضراء والأماكن العامة، ولا سيما الفئات الاجتماعية المعرضة للحرمان.

وتقترح خطة عام 2030 وسائل للتنفيذ تعتمد باعتبارها جزءاً أصيلاً من أهداف التنمية المستدامة. وفي الهدف 11 يعني ذلك تعزيز التخطيط الإنمائي على المستويين الوطني والإقليمي بغية تعزيز الروابط الإيجابية البيئية والاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحضرية ودون الحضرية والريفية، ووضع وتنفيذ سياسات متكاملة تهدف إلى تعزيز احراز مجتمعات شاملة للجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغيّر المناخ والتكيّف معه، وإدارة مخاطر الكوارث على جميع المستويات، وتقديم المساعدة المالية والتقنية وغيرها من أشكال الدعم إلى أقل البلدان نمواً.

ومن أصل 17 هدفاً للتنمية المستدامة و169 غاية مقترحة في خطة عام 2030، يتناول الهدف 11 قضايا المدن والمستوطنات البشرية، ويركز على ضرورة جعلها شاملة للجميع وقادرة على الصمود وآمنة ومستدامة (الإطار 2). وتؤكد الخطة ضرورة حصول الجميع على سكن آمن ولائق وميسور، وعلى الخدمات الأساسية، وتأمين نظم الطاقة المستدامة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة.

ويدعو إلى اعتماد نهج شامل ومتكامل للتخطيط وإدارة الحضرية، وإلى اتخاذ تدابير لحماية التراث الثقافي والطبيعي. وبالإضافة إلى ذلك، يُعنى الهدف 11 بالحد من الآثار الضارة بالبيئة، مع التركيز على نوعية الهواء وإدارة النفايات. ويدعو أيضاً إلى تعميم الوصول

الحواشي

¹ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، آفاق التوسع العمراني في العالم: تنقيح عام 2014، وقائع عن عام 2014. <https://sustainabledevelopmentun.org/content/documents/7891Transforming%20Our%20World.pdf>

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

⁴ يهدف مؤتمر الأطراف إلى تحقيق اتفاق دولي جديد بشأن تغيّر المناخ، تلتزم جميع الدول بموجبه بإبقاء الاحترار العالمي عند أقل من 2 درجة مئوية (12 فهرنهايت). المصدر: ما هو مؤتمر الأطراف www.cop21.gouv.fr/en/learn/what-is-cop21

⁵ UN-Habitat, The State of Arab Cities 2012/2013: Challenges of Urban Transition (Kenya, UN-Habitat, 2012), p. xiii. http://www.unhabitat.org/jo/en/inp/Upload/134359_OptiENGLISH_StateofArabCities_Edited_25_12_2012.pdf

⁶ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين والعائدين (اللاجئين والنازحين) والمشردين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى عام 2014، قارب 11.6 مليون سوري، و4.1 مليون عراقي، و2.3 مليون صومالي. ويقع هؤلاء في نطاق صلاحية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في حين أن اللاجئين والنازحين داخلياً من

الفلسطينيين هم ضمن مسؤولية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاتجاهات العالمية: النزوح القسري للفترة 2014-2015، ص 49-52. file:///J:/Urbanization%2052-49.bulletin/556725e69.pdf

⁷ الأمم المتحدة، تحويل عالما: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الديباجة، الفقرة 8، <https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld>

الإطار 2. هدف التنمية المستدامة رقم 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

1.11 ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة ورفع مستوى الأحياء الفقيرة بحلول عام 2030.

2.11 توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، من خلال توسيع النقل العام، وإيلاء الاهتمام الخاص لاحتياجات الفئات المعرضة للمخاطر، كالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بحلول عام 2030.

3.11 تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام بحلول عام 2030.

4.11 تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي.

5.11 التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي، التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة بحلول عام 2030.

6.11 الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، وإيلاء اهتمام خاص لتنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030.

7.11 توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة شاملة للجميع، ويمكن الوصول إليها، ولاسيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030.

11.أ دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية ودون الحضرية والريفية من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية.

11.ب العمل بحلول عام 2020 على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططاً متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغيّر المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

11.ج دعم أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية.

المصدر: الأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ص 18 و 19، <https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld>.

في هذا العدد

- 1- جدول الأعمال الحضري الجديد: نحو مجتمعات مستدامة ومزدهرة للجميع
- 2- أهمية جدول الأعمال الحضري الجديد للعالم العربي
- 3- البعد الإقليمي تحضيرا للموئل الثالث: حيز العمل الإقليمي
- 4- خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والمدن الشاملة للجميع